أصالة الصوائت العربية

د. سميرة رفاس
قسم اللغة العربية/جامعة سيدي بلعباس

الصائت مفهوم وتسمية

الصائت والحركة والعلامة والنقطة والطليقات والعلل،1" كلها ألقاب تدل على شيء واحد هو ذلك الصوت المصاحب للصائت الذي هو الحرف في نطقه. والرسم المعرب عن معناه داخل السياق، والمبين لوظيفته داخل البناء في الإفراد والتركيب.

ولكل لقب من هذه الألقاب دلالة خاصة تتعلق بوظيفة الصائت أو بشكله أو بطريقة حدوثه، وهو ما نتطرق إليه لاحقا؛ بعد أن نتعرض لمفهوم الصائت أولا. وقد اخترنا أن نستهل الحديث عن الحركة؛ لأنها تعد الأسبق والأقدم من حيث التسمية مجتازين بذلك النقطة التي سنتحدث عنها في غير هذا الموضع.

والحركة في المفهوم العام هي « ضد السكون »"2 في مفهومه العام أيضا ومعناها واضح من حدثها. لأن فعل التحرك هو « عبارة عن كون الجسم يتغير وضعه بالانتقال أو الاهتزاز أو الدوران ونحوه »" 3 وعليه، فإن الحركة هي التي تحرك الجسم ويتحرك بها، وتخرجه من سكونه وثباته، إلى تغيير في هيئته وشكله وتشكيله.

وإذا أسقطنا هذه الصورة على الحركة في علاقتها بالصامت (الحرف) نقول إن الحرف هو الجسم الذي يتعرض للاهتزاز والانتقال، من موضع لآخر. ومن حالة لأخرى بواسطة الحركة. و الحرف عند الفقهاء هو بمثابة الجسم الثابت الذي لا يتغير، بينما المتغير والمتحول هو الحركة. وهي في التقائها بالحرف في المجال الصوتي تعمل على إخراجه من سكونه وإزاحته عن مكانه، فيصبح فاعلا في العناصر الأخرى متفاعلا معها، والحركة تقلق الحرف عن موضعه فيضحى معها في حالة اهتزاز واضطراب "4 " بسببها.

ويعلل ابن جني سبب تسميتها بالحركات فيقول: «إنما سميت هذه الأصوات الناقصة حركات؛ لأنها تقلق الحرف الذي تقترن به، وتجتذبه نحو الحروف التي هي أبعاضها فالفتحة تجتذب الحرف نحو الألف، والكسرة تجتذبه نحو الياء والضمة تجتذبه نحو الواو »"5 ووصف صاحب النص الحركات بأنها أصوات ناقصة لأنها في نظره لا تبلغ مرتبة الحرف في كميته وقوته، ولكنها منه وفاعلة فيه ومتفاعلة معه حسب المواقع والأحوال.

وفي قوله (تقلق الحرف وتجتذبه) إشارتان، أولهما: أن الصائت يجتذب الصامت الذي هو الحرف، فيجعله مدركا منطوقا مسموعا بعد أن كان مغيبا خفيا. وثانيهما أن الصوت عبارة عن كميات، وهو ما يفهم من قوله: (فالفتحة تجتذب الحرف نحو الألف) أي أن الصائت القصير يسعى

إلى اكتمال كميته وتحقيق ذاته في الصامت، عن طريق الصائت الطويل الذي هو بين الصائت والصامت، من حيث الكمية. ويتمثل هذا التصور في صوتي اللين.

وتبقى إشارة مهمة هنا، وهي قوله: (تجتنبه نحو الحروف التي هي أبعاضها) وهي عبارة توحي بعلاقة الأصول بالفروع، وإذا كان كذلك فما طبيعة هذه العلاقة؟ وأين الأصل من الفرع فيهما؟

للإجابة عن هذا الاستفسار نقول: إذا كانت الألف من الفتحة، والياء من الكسرة، والواو من الضمة، فمعنى هذا أن الحركات بالنظر إلى كميتها الصوتية تعد أصولا لهذه الحروف التي نسميها فروعا. ويفهم من ذلك أيضا، أن الصائت جزء من الصامت، وهذه حقيقة إذا ما روعيت الكميات على ما هي عليه حال النطق.

أما إذا روعي مبدأ التحليل والتركيب، فإن الصائت باعتباره جزءاً من الصامت يكون سابقا له، لأن الكل يتركب من الأجزاء، والأجزاء سابقة لما ينشأ عنها، وتكون الصوائت سابقة للصوامت من حيث الكميات، في حين تكون الصوامت العربية سابقة لصوائتها من حيث الاستعمال؛"6 " لأن الأصل والفرع لا يثبتان على حال، فقد يتحول الأصل إلى فرع والفرع إلى أصل بحسب المواقع والأحوال.

أما عن سبب اجتذاب الحركة للحرف المقترنة به، نحو الحروف التي هي منها فذلك راجع إلى تفاعل علاقة الكميات الصوتية ببعضها، في مختلف مظاهر التجاور والسياق. ولتوضيح ذلك نقول: إذا أردنا تطويل الكاف في (كتب) قلنا كاتب ولا نقول كوتب بفتح الكاف قبل الواو، وذلك لعدم تجانس الكميات الصوتية 7. ولما كانت الفتحة أخف الحركات فإنها استدعت أخف الحروف عليها وهو الألف، لأنه منها. كما أن الضمة تستدعي الواو، والكسرة تستدعي الياء.

ويذهب السيوطي مذهب ابن جني في تعليله لهذا اللقب فيقول: « وإنما لقبت الحركة بهذا اللقب لأنها تطلق الحروف بعد سكونها، فكل حركة تطلق الحرف نحو أصلها من حروف اللين فأشبهت بذلك انطلاق المتحرك بعد سكونه »8

." وإن ما يلفت انتباهنا في هذا النص، هو كلمة أصل التي نسبها الكاتب إلى حروف اللين المعروفة عند كثير من الدارسين بأنها هي (الألف والياء والواو).

والحركة أنواع « تختلف باختلاف الباحثين في مختلف الميادين، فعند الفلاسفة يقابلها السكون، وعبروا بها عن حركة الأجسام بمختلف أنواعها فكانت عندهم الحركة الكمية، والكيفية، والوضعية، والأينية، والبسيطة والمركبة، كما كان السكون بالمقابل أنواعا »"9 " وهي عند اللغويين قسمان كبيران حركة بناء وحركة إعراب وهما علامتان صوتيتان عاملتان في التركيب والإفراد.

وإذا قلنا الحركة ضد السكون، فقد قصدنا الاهتزاز والتصويت؛ لأن تحريك الحرف نابع من تحريك العضو عند النطق به؛ ولأن السكون « هو عبارة عن خلو العضو من الحركات عند النطق بالحرف ولا يحدث بعد الحرف صوت فينجزم عند ذلك أي ينقطع، فلذلك سمي جزما اعتبارا بانجزام

الصوت وهو انقطاعه، وسكونا اعتبارا بالعضو الساكن »"10 وقد استعمل صاحب النص مصطلحين متقاربين في المعنى، متباعدين في الوظيفة وهما: السكون والجزم، محاولا إظهار الفرق بينهما.

والسكون في نظره، يتعلق بالعضو الساكن عن الحركة، بينما الجزم هو وصف للصوت المنقطع، وهو بهذا ينفي أن يكون السكون والجزم شيئا واحداً. وإن كنا نرى أن الإشكال لا ينحصر عند هذين المصطلحين فقط، بل يتعداه إلى مصطلحين آخرين هما: التسكين والوقف. وهو ما يستدعي البحث في دلالاتها ودراستها دراسة دقيقة يتحدد من خلالها الفرق الكائن بين هذه المصطلحات الأربعة؛ السكون، والتسكين والوقف، والجزم. ولما كانت الحركة عبارة عن تصويت وإطلاق للصوت الذي كان ساكنا، أطلق عليها الدارسون لقب الصائت.

والصائت من « صات يصوت صوتا. فهو صائت. معناه صائح »"11 " والصياح هو الصوت المرتفع الشديد. ويبدو أن في التسمية مجازا، ذلك أن الصائت هو الذي يصدر الصوت وتجنبا لهذا اللبس أطلقوا على الذي يصدر الصوت اسم (المصوت) وسرعان ما وقعوا في اللبس من جديد حين أطلق بعض اللغويين على الصوائت اسم (المصوتات) جمع (مصوت)" 12 ، وهي المسماة حركات أيضا.

ومن ثمة فإن الحركة وإن كانت أقل مرتبة من الحرف وأضعف منه عند بعضهم إلا أنها تبقى العامل الأكثر تأثيرا منه وفيه، لأنها روحه ولأن الحرف لا يمكن أن ينطق بدونها، وهي لا وجود لها بدونه. وكلاهما مكمل للآخر ومحتاج إليه.

هذا هو مفهوم الصائت وألقابه باختصار. ولما كان البحث منصبا على معرفة الأصول وتمييزها عن الفروع، فإننا نتوقف هنا وقفة متأنية عند أصول هذه التسميات وواضعيها، ومراحل تطورها. وذلك لتحديد المفاهيم والمصطلحات تحديدا واضحا دقيقا، حتى تكون خطة البحث ومراحله، واضحة المعالم محددة الأهداف.

أصل التسمية وأصالتها

لقد تطرقنا إلى تسميات الصوائت وألقابها في ما سبق. ولكننا نطمح إلى الكشف عن أصول هذه الحركات المتمثلة في الفتحة والكسرة والضمة من حيث أصالة التسمية في المفهوم اللغوي ووظيفتها في مجال الاستعمال الاصطلاحي.

جاء في الأثر، أن أول من اخترع الصوائت هو المقرئ أبو الأسود الدؤلي عندما تولى مهمة ضبط المصحف الشريف. اختار كاتبا ذكيا من بني عبد القيس، وهم أصهاره. وقال له:« إذا رأيتني لفظت بالحرف، فضممت شفتي فاجعل أمام الحرف نقطة، فإذا ضممت شفتي بغنة فاجعل نقطتين. فإذا رأيتني قد كسرت شفتي فاجعل اسفل الحرف نقطة، فإذا كسرت شفتي بغنة فاجعل نقطتين. فإذا فتحت شفتي فاجعل على الحرف نقطة، فإذا فتحت شفتي بغنة فاجعل نقطتين »"13 ويتبين من هذا النص أن أبا الأسود أثناء ضبطه لأواخر المفردات، كان يعتمد على نقاط أساسية؛ وأولها حاسة

البصر لدى كاتبه. ويظهر ذلك في انتقائه لكاتب دقيق الملاحظة، بهدف التركيز على وضعية الشفتين التي تتغير مع كل صائت ينطقه، فكان البصر أداة التوصيل الأولى بين المرسل والمستقبل في تحقيق هذه العملية. وتليها حاسة السمع التي جاء تصنيفها هنا في المرتبة الثانية بعد البصر.

نقول هذا، لأن السمع يتقدم البصر في الذكر حتى وإن تخلف عنه في السرعة. فهو يفوق البصر في سرعة الاتصال، والانتقال والإدراك. وجاء السمع متقدما على البصر في كثير من آيات القرآن الكريم، مما يخوله صدارة الاستقبال والتواصل، ويبوئه مكانة الأصالة في الحواس التي تعد أبواب المعرفة، ولكن المواقع تبدلت في هذا المقام وتغيرت، وذلك أن لكل مقام مقالا.

ومن ثمة، فإن أبا الأسود قد اعتمد على تحريك الشفتين مع تغيير الوضعيات في تحديد نوع الحركات. فكانت الفتحة من فتحهما، والكسرة من كسرهما، والضمة من ضمهما، وكان التنوين غنة من الأنف. وعليه، فإن تسميات الحركات منسوبة إلى الوضعية الفيزيولوجية للشفتين أثناء النطق بها. ونستشف من النص السابق أن الحركات كانت عبارة عن نقط، وهو ما اصطلح عليه بنقط الإعراب. وهنا نقف وقفة متأنية عند المصطلح؛ لأن الإعراب يقابله البناء، والبناء سابق عن الإعراب وأصل له.

وننطلق من تسميات الحركات، ونسميها علامات البناء، وعلامات الإعراب. ويقال في:« حركات الإعراب، رفع ونصب وجر. أو خفض. وجزم. وفي حركات البناء، ضم وفتح وكسر ووقف. قال بعض شراح الجمل: والسبب في ذلك أن الإعراب جعلت ألقابه مشتقة من ألقاب عوامله، فالرفع مشتق من رافع، والنصب من ناصب، والجر أو الخفض من جار وخافض، والجزم من جازم »"14 " ويضيف السيوطي قائلا:« فلما صار الرفع والنصب والجر والجزم لقبا للإعراب، ولم يكن للبناء عامل يحدثه يشتق له منه ألقاب جعلت ألقابه الضم والفتح والكسر والوقف »"15 " ويورد هذا النص ألقابا لعلامات البناء والإعراب. ويرد أصول تسميات علامات الإعراب (الرفع والجر والنصب) إلى العوامل التي تدخل عليها في التركيب، فتوصف بالفاعلية لأنها فاعلة فيه.

في حين لا يورد السيوطي تعليلا لتسميات علامات البناء، نظرا لغياب العامل النحوي فيها على الرغم من أن نص أبي الأسود كان واضحا في هذه المسألة. ثم إن صاحب النص يسميها حركات ومعها الوقف، والوقف ليس بحركة، وإنما هو إزالتها.

أما من حيث الشكل، فإن علامات البناء كانت سابقة في الظهور من حيث دلالتها على المرفوع والمجرور والمنصوب، ولكنها سميت بنقط الإعراب نسبة إلى وظيفتها النحوية المتمثلة في إعرابها عن أواخر الكلم. ويصفها ابن هشام الأنصاري بالآثار، ظاهرة كانت أم مقدرة، في قوله:« ومعناه الاصطلاحي. يقصد الإعراب. مثال الآثار الظاهرة الضمة والفتحة والكسرة »"16 " وما هذه الآثار إلا نتاج العوامل النحوية التي أحدثتها.

ونجم عن كثرة النقط الموضوعة على الحروف، خلط وتداخل في الأداء، مما أدى إلى شيوع اللحن على الألسن من جديد، وهو ما دعا إلى ظهور التقعيد لإبعاده. فكان لا مناص من إعادة النظر في علامات الإعراب والإعجام، وإقامة التفريق بينها من جديد. والتدبر في ما قال به أبو الأسود الدؤلي، ونصر بن عصم الليثي، ويحي بن يعمر العدواني "17 ومن جاء من بعدهم.

ومن بعد جميع هؤلاء، قام بهذه العملية التصحيحية التجديدية الخليل بن أحمد الفراهيدي الذي استبدل «ألفا صغير منبطحة فوق الحرف بالنقطة التي كانت لها وجعل للكسرة ياء صغيرة تحت الحرف، وللضمة واوا صغيرة فوقه فإن كان الحرف المحرك منونا كرر الحرف الصغير يكتب مرتين فوق الحرف أو تحته » "18 " ونوضح هنا أن اختيار الخليل للألف دليلا على الفتحة، والياء على الكسرة، والواو على الضمة لم يكن اعتباطا. وإنما هو نابع من علاقة كميات هذه الحروف بهذه الحركات، المتمثلة في علاقة الجزء بالكل والكل بالجزء وهو ما نوضحه في حديثنا عن الكميات الصوتية للصوائت العربية.

كما يبدو أن علاقة الحروف بالحركات، لم تنحصر عند حدود الشكل فقط وإنما اشتركت معها في التسمية أيضا؛ ومن هذه الأشكال والتشكيلات، كان القدامى«يسمون الفتحة الألف الصغيرة والضمة الواو الصغيرة والكسرة الياء الصغيرة، لأن الحركات والحروف أصوات، وإنما رأى النحويون صوتا أعظم من صوت، فسموا العظيم حرفا والضعيف حركة، وإن كانا في الحقيقة شيئا واحدا »"19 " ويشير صاحب النص إلى أن قوة الصوت أو ضعفه، كانا المقياس للتفريق بين الحركة والحرف عند النحويين، ولكنها لا تعدو أن تكون مجرد أحكام ذوقية تعوزها الدقة والعلمية؛ ذلك أن القدماء كانوا يعتمدون على حاسة السمع في تذوق الحروف والحكم عليها من حيث قوتها أو ضعفها، وخشونتها أو ليونتها. كما أن المؤلف في هذا النص، قد ماثل بين الحروف والحركات، من حيث النوعية و الكمية؛ عندما اعتبر الحروف والحركات أصواتا ونوضح ذلك بالقول:

إن الحركات لا تضاهي الحروف في كميتها أو في قوتها، ولذا وصفوها بأنها أبعاضها، ثم إن تسمية المتقدمين للفتحة بالألف الصغيرة، والضمة بالواو الصغيرة والكسرة بالياء الصغيرة، مرتبط بأشكالها التي وضعها الخليل بن أحمد الفراهيدي على ما ذكرناه من قبل. وقد وقع تحريف في أشكال العلامات، أصاب أشكالها. ولا يزال في ضبط المصحف الشريف ما يؤيد ما نقول به.

أما سيبويه فعبر عن علامات البناء والإعراب بمجاري الكلم قائلا: « هذا باب مجاري أواخر الكلم من العربية وهي تجري على ثمانية مجار، على النصب والجر والرفع والجزم، والفتح، والضم والكسر والوقف. وهذه المجاري الثمانية يجمعها في اللفظ أربعة أضرب: فالنصب والفتح ضرب واحد، والجر والكسر فيه ضرب واحد وكذلك الرفع والضم، والجزم والوقف »"20 " ويتبين من هذا النص أن عدد علامات البناء والإعراب هو ثمانية، وهي ملازمة لبعضها البعض، وتعمل بالتوازي معاً. فالألف مع الفتحة، والواو مع الضمة، والكسرة مع الياء والسكون مع الوقف. وقلنا سابقا إن أصل تسمية علامات البناء يرجع

إلى الوضعية الفيزيولوجية للشفتين. وبقي أن نتحدث عن أصل تسمية علامات الإعراب من رفع و جر ونصب من الناحية الفيزيولوجية الصوتية.

وبالنظر إلى طريقة حدوث هذه الظواهر الإعرابية نقول إن «تسمية الحركات الصوتية الإعرابية لها علاقة بمختلف أوضاع اللسان عند النطق بالصوت، فالرفعة من ارتفاع مؤخر اللسان في اتجاه اللهاة، من مؤخر الحنك الآخر. والنصبة من انتصابه ممتدا في اتجاه الشفتين، محايدا بين الحنكين. والجر والخفض، من انخفاض منتهى اللسان وتراجعه للوراء، مستفلا في اتجاه الحنك السفلي »"21 " ويعد اللسان والشفتان عضوين أساسين في إحداث هذه الصوائت، فضلا عن كونهما يشاركان في حدوث الأصوات اللغوية الأخرى، ما عدا الحلقية واللهوية منها. وهو ما أكد عليه بعضهم من أن الحرف يحركه العضو الذي يحدثه وليس الحركة.

وفي هذا يقول السيوطي:« قال ابن القيم في بدائع الفوائد، قال السهيلي:قولهم حرف متحرك، وتحركت الواو ونحو ذلك تساهل منهم فإن الحركة عبارة عن انتقال الجسم من حيز إلى حيز، والحرف جزء من الصوت ومحال أن تقوم الحركة بالحرف لأنه عرض، والحركة لا تقوم بالعرض، وإنما المتحرك في الحقيقة هو العضو من الشفتين أو اللسان أو الحنك الذي يخرج منه الحرف »"22 " وهو بهذا ينفي الوظيفة الصوتية للحركة التي تقضي بتحريك الحرف.

إن ما يشير إليه صاحب هذا النص لجدير بالتأمل والتدبر، كقوله: انتقال الجسم وقوله: الحرف جزء من الصوت. وفي قوله: محال أن تقوم الحركة بالحرف لأنه عرَضٌ، والحركة لا تقوم بالعرض. وذلك أن في المثال الأول (انتقال الجسم) لا نتفق معه في هذا التوجه، لأن انتقال الصوت يخالف انتقال غيره من الأجسام، ذلك أن الانتقال تنتقل فيه كتلة كاملة، والمنتقل هو الجسم الذي يغير موقعه الأصلي، إلى موقع جديد.

وقد نجد لهذه العبارة مكانا عند الفلاسفة في حديثهم عن الحركة والسكون كقولهم « إن الأجسام تحل في المكان بأبعادها لا بأعراضها »"23 "ولهذا التفكير بعد في الحياة الاجتماعية، والعلمية العملية منها. ولكن ما نتحفظ عليه، في حديث الحركة والسكون، أن الصوت لا ينتقل كتلة كاملة، وإنما المنتقل منه هو صورته لا ذاته. فالمنتقل هو شحنات متموجة، تحرك جزيئات الهواء المحيط بالمرسل، تختلف قوة الدفع فيها ما بين الغازات والسوائل والجمادات. وفي كل محيط قوة إرسال ودرجات استقبال. وما جاء في النص هو صورة لحركة ذاتية لجسم ثلاثي الأبعاد.

وفي قوله: الحرف جزء من الصوت. وجهات نظر. والحقيقة عكس ذلك وهي: أن الصوت جزء من الحرف، لأن الحرف وحدة صوتية مستقلة بذاتها تسمى المقطع، والمقطع يتألف من صائت وصامت، وكل منهما صوت، ومن هنا يكون الصوت جزءا من الحرف. وقد أشرنا من قبل إلى قول الذين فرقوا بين الصوت والحرف بقولهم: « القراءة صوت، والكلام حروف، والصوت غير الحروف »"24 " وهو تحديد معقول.

وفي قوله: ومحال أن تقوم الحركة بالحرف لأنه عرَض. يخالف ما ذهب إليه غيره من اللغويين الذين جعلوا الحرف جوهرا والحركة عرضا، ونحن نتفق معه في هذا المقصد باعتبار الحركة جزءا من الحرف، والجزء أصل الكل الذي هو منه، وإذا كان الحال كذلك، تكون الحركة أصلا للحرف المنزلة فيه، وتكون هي التي تحقق وجوده وهذا ما أشرنا إليه من قبل.

ثم يضيف قائلا: « قولهم فتح وضم وكسر هو من صفة العضو، وإذا سميت ذلك رفعا ونصبا وجرا وجزما، فهي من صفة الصوت، لأنه يرتفع عند ضم الشفتين وينتصب عند فتحهما، وينخفض عند كسرهما، وينجزم عند سكونهما »"25" لقد رد صاحب النص ألقاب حركات البناء إلى اختلاف وضعيات الشفتين، ونحن لا نوافقه في إرجاعه أصول تسميات علامات الإعراب إلى الصوت، لأن ما جاء به ينطبق على الجزم فقط الذي يعني انقطاع الصوت كما أوضحنا سابقا.

أما ما سوى ذلك، من الرفع والجر والنصب. فينسب إلى عمل اللسان فيه وليس إلى الصوت. وقولك (محمد) مرفوع بالضمة، يعني أنه صوت حدث بارتفاع مؤخر اللسان، وانضمام الشفتين. وعليه، فإن أصل البناء والإعراب يعود في مجمل خلفياته، إلى مختلف الأوضاع الفيزيولوجية التي يكون عليها اللسان والشفتان عند حدوث الصوت.

مفهوم الأصل في الصوائت العربية

تنقسم الحركات العربية في مجال الدراسات الصوتية إلى قسمين كبيرين: حركات بناء وحركات إعراب. وأمام هذا التقسيم، نحن مضطرون لتقصي جذور الأصالة فيهما، حتى يتبين الأصل من الفرع، والثابت من المتحول، والقوي من الضعيف، والعنصر الثابت المتغلب من كل ذلك، هو المستحق أن يتصف بالأصالة ولهذه المعطيات والمقاييس تخضع الصوائت العربية من حيث كمياتها وتسمياتها ووظائفها وظهورها واستعمالها.

وفي هذا المجال، أورد جلال الدين قولا منسوبا لأبي البقاء العكبري جاء فيه: «قال أبو البقاء العكبري في اللباب اختلفوا في حركات الإعراب هل هي أصل لحركات البناء أم بالعكس، أم كل واحد منهما أصل في موضعه؟ فذهب قوم إلى الأول، (البناء) وعلته أن حركات البناء، وما ثبت بعلة أصل لغيره، وذهب قوم إلى الثاني (الإعراب) وعلته: أن حركات البناء لازمة وحركات الإعراب منتقلة واللازم أصل للمتزلزل، إذ كان أقوى منه، وهذا ضعيف لأن تنقل حركات الإعراب لمعنى ولزوم حركات البناء لغير معنى وذهب قوم إلى الثالث، (كل من الإعراب والبناء أصل في موضعه وحجتهم في ذلك) أن العرب تكلمت بالإعراب والبناء في أول وضع الكلام وكل منهما له علة غير علة الآخر، ولا معنى لبناء أحدهما على الآخر »"26 ويظهر من هذا النص. الطويل نسبيا. أن مفهوم الأصل والفرع كان موضع اختلاف عند القدماء. وأنهم اختلفوا في ما لا ينبغي الاختلاف فيه.

ومن المعلوم المتفق عليه، إن علامات البناء هي الفتحة والكسرة والضمة، وأن علامات الإعراب هي الرفعة والنصبة والجرة باتفاق. وأن مفهوم البناء مرجح للثبوت والبقاء من مفهوم الإعراب، وأن

ظاهرة الإعراب محصورة في ما يصيب أواخر المفردات من التغيرات، ومن هذا يكون البناء أصلا وسابقا لما يقام عليه من هياكل وما يتخذه من أشكال .

وإذا كان كذلك؛ فإن علامات البناء سابقة في الوجود عن علامات الإعراب. لأن علامات الإعراب تطورت أشكالها على يد الخليل بن أحمد الفراهيدي، بعد أن رسمها أبو الأسود في شكل نقط، على ما ذكرناه، فتحولت الفتحة إلى ألف منبطحة فوق الصامت، والضمة إلى واو صغيرة ملحقة بالصامت، والكسرة إلى ياء صغيرة بعد الصامت. ولكن هذه الأشكال أصابها تغيير بعامل الزمن والاستعمال، وقد أشرنا إلى هذا في موضعه، وواعدنا بالرجوع إليه، وها نحن نختصر القول فيه هنا فنقول:

لقد استلهم الخليل أشكال الصوائت القصيرة من الطويلة، واختزلها منها فجعل الفتحة ألفا والضمة واوا والكسرة ياء، ولكل علامة موقعها من صائتها فكانت الألف فوق الصامت، والكسرة ياء لاحقة به، وكذا الواو، ولكن في زماننا لا يوجد فرق بين الفتحة والكسرة إلا باعتبار الموقعية. فهما مجرد مدّتين صغيرتين متماثلتين. ولكننا إذا عدنا للمصحف الشريف ولاحظنا علامات الضبط فيه، وجدنا ألفا منبطحة فوق بعض الصوامت في مثل فتحة الهاء من (هذا) فهي ألف ممالة منبطحة بين الهاء والذال. ونجد ياء صغيرة بعد الذال في اسم الإشارة (الذي) ونجد واوا ملحقة بما قبلها في مثل (عندهمُ). ويظهر أن عامل الزمان والاستعمال عمل في العلامات الصوتية عمله، فتغيرت أشكال الصوائت القصيرة وصارت إلى ما هي عليه، وهذا مجال واسع لا يمكن الخوض فيه بالتفصيل في هذا الموضع ولا في هذا البحث"27 " المتخصص لغير الضبط. هذا من حيث الشكل، أما إذا نظرنا إليها بوصفها حروفا فإن الألف والواو والياء تسبق حركات البناء.

وتبقى إشارة صوتية أخرى وهي: إذا كانت الفتحة من الألف والضمة من الواو، والكسرة من الياء، فمعناه أن كمية الصوائت الطويلة هي تضعيف لكمية الصوائت القصيرة. وعليه، فإن الحركات القصار تعد أصولا للحركات الطوال المتفرعة عنها، من حيث الكمية.

ولا تقف تساؤلات اللغويين عند تمييز الأصول من الفروع، بل تتعداها إلى تعليل القوي والضعيف من الحركات، في قولهم« قال الشريف الجرجاني في حاشية الكشاف الحركة الإعرابية مع كونها طارئة أقوى من البنائية الدائمة؛ لأن الإعرابية علم لمعان معتورة يتميز بعضها عن بعض فالإخلال بها يفضي إلى التباس المعاني وفوات ما هو الغرض الأصلي من وضع الألفاظ وهيئتها، أعني الإبانة عما في الضمير»"28 " وفي قوله (إبانة عما في الضمير) تلميح مهم إلى علاقة اللغة بالفكر، وأن أصل النطق بعامة هو التفكير فيه. ويتمثل ذلك في الكميات الصوتية المُنتقلة من المرسل إلى المستقبل في شكل دفعات مجزأة أقلها ما سموه الصوائت وجعلوها قسمين: (بناء وإعراب).

ومن ثمة، كان لحركات البناء وظيفة فعالة في تغيير الدلالة وتنويعها خاصة في الإفراد، في مثل (فعل) بضم العين و(فعل) بكسرها"29 " بينما تكمن وظيفة حركات الإعراب في التركيب. وإذا

كان الضم علم الإسناد في التركيب"30 "، فإنه علم الثبات في الإفراد وله وظيفتان؛ أساسية صوتية، ودلالية تنويعية. ومثله الكسر الذي يمثل الإضافة في التركيب"31 "، ويدل على التغيير في الإفراد.

وإذا كان لعلامات الإعراب قوة تتفوق بها عن علامات البناء، فذلك راجع إلى طريقة نطقها التي تتميز بالتكلف، نظرا لتغير أوضاع اللسان فيها من ارتفاع وانتصاب وانخفاض، وفي ذلك ثقل ومشقة، على غرار علامات البناء التي تحدث بتحريك الشفتين فقط؛ لكنها تبقى الأصل الثابت أمام تنوع الإعراب، وتنقله من موقع لآخر ولعل النص الآتي يؤكد ما نذهب إليه.

يقول مصطفى الغلاييني: « للرفع أربع علامات: الضمة والواو والألف والنون. والضمة هي الأصل »"32 " و« للنصب خمس علامات: الفتحة والألف والياء والكسرة وحذف النون. والفتحة هي الأصل »"33 " و« للجر ثلاث علامات: الكسرة والياء والفتحة. والكسرة هي الأصل »"34 " و« للجزم ثلاث علامات: السكون وحذف الآخر وحذف النون. والسكون هو الأصل »"35 ونخلص من كل هذا إلى أن علامات الإعراب عند النحويين نوعان؛ أصول وفروع.

وتتمثل الأصول في الفتحة للنصب، والكسرة للجر، والضمة للرفع، والسكون للوقف والجزم. أما الفروع فهي الألف، والياء، والواو، والحذف. ونشير هنا إلى أن هذه الأصول والفروع فضلا عن كونها علامات لغوية تؤدي وظائف نحوية، هي عبارة عن كميات صوتية وشحنات نفسية لها قياسها وأوزانها. ومن كل ما سبق، نخلص إلى أن الأصل قد يصبح فرعا، و الفرع يتأصل بفروع عنه. ونتبين أيضا أن الأصل هو ما توقف عنده علمنا وجهدنا واكتشافنا. وفي مجال الصوائت العربية نلاقي عنتا إذا رغبنا في تحديد أصولها تحديدا دقيقا وقد يبدو التحديد سهلا من الجانب النظري ولكنه متعذر عسير عند محاولة التحقيق، و ننتهي إلى القول بأن الصائت صوت منطوق موجود حقيقة وبما أنه موجود لابد له من أصل يعود إليه في وجوده.

الإحالات

1-للصوائت أسماء أخرى غير هذه، كالمد واللين، وأنصاف الصوائت، والسواكن، ينظر تفصيلها عند إبراهيم أنيس الأصوات اللغوية. ومحمد الأنطاكي في الوجيز في فقه اللغة. وهنري فليش، العربية الفصحى.

2 - ابن منظور، لسان العرب، 410/10.

3- بطرس البستاني، دائرة المعارف، 10/1، مط دارالمعرفة بيروت لبنان.

4- سيأتي حديث ابن جني في أن (الحركة تقلق الحرف) عن موضعه.

5- ابن جني، سر صناعة الإعراب، 26/1- 27، تحقيق حسن هنداوي، دار القلم بيروت لبنان، 1993.

6 - أورد جلال الدين السيوطي أقوالا مختلفة في أسبقية الصوائت القصيرة وأصالتها، فمنهم من رآها، ماخوذة من الطويلة. ومنهم من رأى عكس ذلك، أي أن الصوائت الطويلة مأخوذة من القصيرة. ومنهم من ذهب إلى أن ليست الحركات القصيرة مأخوذة من الطويلة والعكس صحيح. ينظر تفصيل هذه الأقوال في الأشباه والنظائر في النحو.216/1.

7- يراجع حديث ابن جني في هذه المسألة في سر صناعة الإعراب، 18/1- 19.

8- جلال الدين السيوطي، الأشباه والنظائر في النحو، 200/1.

9- مكي درار، الحروف العربية وتبدلاتها الصوتية في كتاب سيبويه، 57. والوظائف الصوتية والدلالية للصوائت العربية، للمؤلف نفسه، 11.ويسميها أيضا العلامة الصوتية.

10- جلال الدين السيوطي، الأشباه والنظائر في النحو، 215/1.

11- ابن منظور، لسان العرب، 57/2.

12- ابن جني، سر صناعة الإعراب، 10/1

13- أبو عمرو عثمان بن سعيد الداني، المحكم في نقط المصاحف، 13، تحقيق، محمد حسن محمد حسن إسماعيل، ط1/ 2004. منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان وجاء النص على روايات أخرى تختلف عن هذه لفظا وتوافقها معنى لاحاجة للخوض فيها، ويمكن الاطلاع عليها في المحكم للمؤلف نفسه، عني بتحقيقه عزة حسن، مط دمشق 1960م.

14- جلال الدين السيوطي، الأشباه والنظائر في النحو، 201/1 .

15- نفسه، 201/1.

16- أبو محمد عبد الله جمال الدين بن هشام الأنصاري، شرح شذور الذهب، 43 بتصرف، تحقيق عبنا الفاخوري، ط1/ 1988، دار الجيل بيروت.

17- مكي درار، المجمل في المباحث الصوتية من الآثار العربية، 69، ط2/2006، دار الأديب للنشر والتوزيع، السانيا وهران.

18- عبد العال سالم مكرم، القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية،266، ط1/1965، مط دار المعارف.

19- جلال الدين السيوطي، الأشباه والنظائر في النحو، 217/1.

20- سيبويه، الكتاب، 13/1.

21- مكي درار، الوظائف الصوتية الدلالية للصوائت العربية، 19 .

22- جلال الدين السيوطي، الأشباه والنظائر في النحو، 215/1.

23- محمد أبو الوليد بن رشد، السماع الطبيعي، 62، تقديم وضبط وتعليق، رفيق العجم، وجيرار 1 جيهامي، ط1/1994، مط دار الفكر البناني.

24- أبو الحسن الأشعري، مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين، 247/1.

25- جلال الدين السيوطي، الأشباه والنظائر في النحو، 215/1.

26- نفسه، 202/1.

27- ينظر تفصيل هذا عند مكي درار في (المجمل في المباحث الصوتية من الآثار العربية)، 102 وما بعدها، ط2/2006، مط، دار الأديب للنشر والتوزيع، وهران.

28- جلال الدين السيوطي، الأشباه والنظائر في النحو، 200/1- 201.

29- ينظر جمال الدين محمد بن عبد الله الطائي بن مالك، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، 196، حققه وقدم له محمد كامل بركات، المكتبة العربية سوريا 1967.

30- مهدي المخزومي، في النحو العربي نقد وتوجيه، 67، ط1/1964، المكتبة العصرية بيروت لبنان.

31- نفسه، 67.

32- مصطفى الغلاييني، جامع الدروس العربية، موسوعة في ثلاثة أجزاء، 1/ 20، ط36/ 1999 المكتبة العصرية صيدا بيروت.

33- نفسه، 20/1.

34- نفسه، 21/1.

35 - نفسه، 21/1.